التعذيب في السجون العراقية:

الأساليب الممنهجة لعناصر الأمن

تقرير معد من قبل المرصد العراقي لحقوق الإنسان
بالتعاون مع مركز الخليج لحقوق الإنسان
بدعم من الاتحاد الأوروبي
شباط/ فبراير2021

GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

IOHR
المرصد العراقي لحقوق الانسان
Iraqi Observatory for Human Rights

جدول المحتويات

مقدمة	2
منهجية البحث	3
الإطار القانوني للتعذيب في العراق	3
ممارسة التعذيب من قبل الأجهزة الأمنية العراقية	6
رد فعل الحكومة العراقية على التعذيب	8
التوصيات	10

مقدمة

بعد التغيير الذي حدث عند غزو العراق عام 2003 وانتهاء الديكتاتورية الوحشية لصدام حسين، كان من المتوقع أن تنتهي أعمال التعذيب في السجون العراقية أو أن يتم الحد منها مع انتهاء تلك الحقبة وتأسيس "نظام ديمقراطي" في بلاد وادي الرافدين، لكن ومع مرور السنوات اتضح أن عمليات التعذيب في السجون التابعة للدولة العراقية تأخذ أشكالاً ممنهجة في أغلب الأحيان، في حين أن السلطات العراقية فشلت على مدى 17 عاماً في إيجاد حلول لها كما أنها لم تقم بمحاسبة الجناة.

لم تمنع الحرية في وسائل الإعلام وتشديد الرقابة من قبل نشطاء ومنظمات حقوقية محلية وإقليمية ودولية، بعض عناصر الأمن من إساءة المعاملة وممارسة التعذيب بحق السجناء، بل في أحيان كثيرة كانوا يصورون أنفسهم بمقاطع فيديو وهم يُعذبون الضحايا دون أي رادع يمنعهم عن القيام بذلك.

اتسعت مساحة عمليات التعذيب في السجون العراقية مع مرور الوقت، وازدادت خلال فترة ما كان يُعرف بـ"المخبر السري"[1] خلال حكومتي نوري المالكي 2006 - 2014، قبل أن يلغي مجلس الوزراء العمل به عام 2013 أي قبل أشهر على انتهاء فترة حكومة المالكي الثانية التي ازدادت فيها عمليات التعذيب بالسجون.[2]

ورغم أن العراق شرّع قانون انضمامه لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة رقم (30) لسنة 2008، إلا أن القانون لم يُفعل، ولم يجد طريقه للتنفيذ ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات بحق السجناء.

تستخدم السلطات العراقية التعذيب[3] في مراحل عدة، لكن أبرزها تلك المتعلقة بالتحقيق، فخلال التحقيق يتعرض المتهمون إلى عمليات تعذيب كبيرة وقاسية، خاصة أولئك الذين يتهمون بارتكاب أعمال إرهابية أو المشتبه بهم في الإنضمام إلى تنظيم "داعش" الذي يطلق على نفسه تسمية "الدولة الإسلامية".

ولم تكن عمليات التعذيب تشمل هؤلاء فحسب، بل وصلت إلى النشطاء[4] الذين اعتقلتهم السلطات العراقية خلال الاحتجاجات التي انطلقت في محافظة البصرة في النصف الثاني من عام 2018، وصولاً إلى الاحتجاجات التي استمرت طوال عام 2020 في بعض محافظات جنوبي العراق.

خلال الأعوام الستة الأخيرة أصدر المرصد العراقي لحقوق الإنسان[5] مجموعة تقارير وشهادات مكتوبة لسجناء أطلق سراحهم أو لذوي سجناء ومعتقلين، ووجه نداءات إلى حكومتي حيدر العبادي (2014 - 2018) وعادل عبد المهدي (2018 - 2019) بهذا الخصوص، لكن أي من الحكومتين لم تستجيبا، بل ازدادت خلالهما عمليات التعذيب في السجون التي طالت القاصرين في بعض الأحيان.[6]

---

[1] مخبر يتعاون مع الحكومة العراقية ويقدم معلومات عن أشخاص دون أن تُعرف هويته لغير السلطات، وهو ليس بموظف لدى الحكومة.

[2] هيومن رايتس ووتش، العراق: الكشف عن وجود سجنٍ سري في بغداد، 1 فبراير 2011، https://www.hrw.org/ar/news/2011/02/01/241725

[3] هيومن رايتس ووتش، العراق: قضاة يتجاهلون مزاعم التعذيب، 31 يوليو 2018، https://www.hrw.org/ar/news/2018/07/31/321016

[4] ارفع صوتك، عادل و8 شهور من الاعتقال والتعذيب في السجون العراقية، 5 أكتوبر 2020، https://www.irfaasawtak.com/iraq/2020/10/02/%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D9%888-%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9

[5] منظمة غير حكومية، يُديرها مجموعة من النشطاء والصحفيين، تتكفل برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في العراق.

[6] DW ، رايتس ووتش تنتقد تعذيب الأطفال المشتبه في انتمائهم لداعش في العراق، 6 مارس 2019، https://www.dw.com/ar/%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D8%B3-%D9%88%D9%88%D8%AA%D8%B4-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%A8%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%87%D9%85-%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82/a-47787829

منهجية البحث

منذ أن تأسس المرصد العراقي لحقوق الإنسان في يناير 2014 عمل على أن تكون السمة الأساسية لتقاريره المقابلات المباشرة مع الضحايا أو ذوي الضحايا أو شهود العيان على الأقل. وقد اتبع المرصد العراقي ذات المنهجية في هذا البحث الخاص بالتعذيب في السجون العراقية.

شملت منهجية البحث التالي:

- دراسة قانونية لعمل السجون العراقية وتعريف الدولة للتعذيب.
- مقابلات مع الضحايا وذوي الضحايا.
- مقابلات مع أعضاء في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ونشطاء.
- تقارير لمؤسسات وطنية عراقية.
- تقارير دولية قُدمت عن التعذيب في السجون العراقية.
- تقارير لوسائل إعلام محلية وأجنبية تناولت ملف التعذيب في السجون العراقية.

شمل البحث عدة محافظات عراقية، حيث حاول المرصد العراقي لحقوق الإنسان تغطية أكبر عدد من المساحات الجغرافية. وبذلك تضمن البحث السجون العراقية في محافظات الوسط والجنوب والمحافظات الغربية التي خضعت لسيطرة تنظيم داعش لنحو ثلاث سنوات، بالإضافة إلى محافظات شمالية، لكن لم يشمل محافظات إقليم كردستان العراق بسبب اختلاف التشريعات والصلاحيات.

تمت كتابة هذا التقرير البحثي من قبل المرصد العراقي لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لمعالجة التعذيب والمساءلة في منطقة الخليج ومناطق النزاع الإقليمية.

الإطار القانوني للتعذيب في العراق

مازال المشرع العراقي لم يُعرف التعذيب بالصيغة القانونية التي تثبت التزام العراق بالدستور والقوانين والمواثيق الدولية التي صادقت عليها العراق. لكن قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم 10 لسنة 2005 قد يكون هو التعريف الأوضح والأكثر دقة بين التعريفات الأخرى، حيث تنص المادة (12/ثانياً) الفقرة (هـ) على أن "التعذيب يعني التعمد في تسبب الألم الشديد والمعاناة، سواء كان بدنياً أو فكرياً على شخص قيد الاحتجاز أو تحت سيطرة المتهم على أن التعذيب لا يشمل الألم أو المعاناة الناجمة عن العقوبات القانونية أو ذات علاقة بها".[7]

ومع ذلك لا يُمكن اعتبار هذا التعريف كافياً رغم أنه تطرق إلى التعذيب بشقيه الجسدي والنفسي، لكونه جعل التعذيب مقتصراً على الأشخاص الموجودين في الاحتجاز أو تحت سيطرة المتهم، بينما تغافل عن ذكر التعذيب خلال الاعتقال أو خلال الملاحقات وانتزاع الاعترافات.

يتطرق قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 إلى التعذيب في المادة 333 لكنه لم يُعرفه، ونص على أنه "يعاقب بالسجن او الحبس كل موظف او مكلف بخدمة عامة عذب او امر بتعذيب متهم او شاهد او خبير لحمله على الاعتراف بجريمة او للادلاء باقوال او معلومات بشأنها او لكتمان امر من الامور او لإعطاء رأي معين بشأنها".[8]

هذه العموميات في ذكر التعذيب دون تعريفه، ربما تُسهم في إفلات الجناة من العقاب، وتسمح لممارسي التعذيب الاستمرار بسلوكياتهم دون أن تتم محاسبتهم، وبالتالي تتسع مساحة التعذيب وتتحول من حالات فردية إلى ظاهرة ممنهجة لن تستطع السلطات الحد منها إذا ما أرادت ذلك لاحقاً.

كما نص أمر سلطة الائتلاف المؤقتة[9] رقم (7) القسم (3) الخاص بالعقوبات بالفقرة رقم (2) على حظر "التعذيب و[حظر] المعاملة او العقوبة القاسية او المهينة او غير الانسانية".[10] وبذلك، ومثل قانون العقوبات، تم التحدث عن التعذيب من دون تعريفه مما يجعله موضع تقدير ومطاط قابل لأكثر من تعريف وتأويل.

---

[7] قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لسنة 2005.

[8] قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969.

[9] السلطة الانتقالية التي شكلت لإدارة أمور العراق بعد الإطاحة بحكومة صدام حسين في أبريل 2003.

ويدل ذلك على أن التعريفات المعمول بها والموجودة بشكل هامشي في بعض القوانين هي تعريفات غير مكتملة، تؤكد عدم تطابقها مع التزامات العراق الوطنية والدولية ومخالفة الدولة العراقية لهذه التزامات وعدم العمل بها.

حظر الدستور العراقي التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية ضمن الفصل الثاني [الحريات] المادة (37/أولاً/ج) حيث نص على تحريم "جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه وفقا للقانون".[11]

لكن هذه المواد الدستورية لا يتم العمل بها وتحتاج إلى تشريعات تدعمها، وهو ما لم يعمل عليه مجلس النواب العراقي خلال أربع دورات 2006 - 2018.

وبحسب قانون إدارة السجون ومرافق احتجاز السجناء رقم 2 لسنة 2003 مذكرة سلطة الائتلاف المنحلة،[12] يتمتع جميع السجناء والمحتجزين بالحقوق المنصوص عليها في المعايير الدولية، كما نص قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم (14) لسنة 1991[13] على تشكيل لجنة تحقيقية بحق أي موظف أو مكلف بخدمة عامة إذا ارتكب جريمة اعتداء أو قام بالتعذيب أو بأفعال مخالفة لواجبات الوظيفة العامة أو تجاوز حدود وظيفته بارتكاب فعل من أفعال التعذيب فيتم محاسبة الموظف ومعاقبته بإحدى العقوبات الانضباطية التي تصل إلى العزل من الوظيفة العامة وإحالته إلى القضاء. لكن لا يتم العمل بهذا القانون أيضاً.

بالإضافة إلى ماذكر آنفاً، تفتقد السجون العراقية إلى قواعد سلوك ومدونات تثقف على عدم التعذيب، كما تفتقد إلى المبادئ التوجيهية التي يُمكنها أن تمنع أو تحدث من سلوكيات وردات الفعل التي يرتكبها بعض السجانين بدافع التعذيب أو لأسباب أخرى قد تتعلق بهوية السجين وانتماءاته.

انضم العراق الى اتفاقية مناهضة التعذيب[14] بموجب القانون رقم (30) لسنة 2008 وإيداع صك الإنضمام في يوليو 2011، وإقراره قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018، الذي وحد إدارات سجون الكبار والأحداث وجعلها تحت سلطة وإشراف وزارة العدل. إلا أن المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق أشارت في 2019 [15] على ضعف الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة ومجلس النواب العراقيين لتنفيذ التوصيات الخاصة بالملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب، وكذلك التوصيات التي تضمنتها تقارير المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق المتعلقة بالسجون ومرافق التوقيف الاحتياطي، خاصة بما يتعلق بتحقيق متطلبات المحاكمة العادلة وانصاف ضحايا جريمة التعذيب وجبر الضرر وملاحقة القائمين عليها.

ومن حيث الحق في الاستعانة بمحام، تُخالف السجون والمعتقلات العراقية المادة 4/19 من الدستور العراقي، والتي تنص على أن "حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة"، حيث لاحظ المرصد العراقي لحقوق الإنسان[16] غياب المحامين في مراحل التحقيق الأولي، وهو ما يُحفز عناصر الأمن على ممارسة التعذيب ضد المتهمين لنزع الاعترافات منهم.

أيضاً، إن مجلس النواب العراقي يرفض تشريع قانون مناهضة التعذيب[17] الذي مازال داخل أروقته وقُرأ قراءة أولى ويتكون من 16 مادة، لكن هناك أطراف سياسية تتسبب بتأخير طرحه للقراءة الثانية والتصويت عليه.[18]

---

[10] امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 7 بخصوص قانون العقوبات.

[11] مجلس النواب، دستور جمهورية العراق.

[12] مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة ادارة السجون ومرافق احتجاز السجناء. الغي هذا الامر بموجب قانون اصلاح النزلاء و المودعين رقم 14 لسنة 2018.

[13] قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم (14) لسنة 1991.

[14] اتفاقية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام اليها في القرار 46/39 المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1984.

[15] المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، تقرير الظل الثاني تقييم التزام العراق بتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او الإنسانية او المهينة، 2019، http://ihchr.iq/upload/upfile/ar/82.pdf

[16] شبكة الرصد في المرصد العراقي لحقوق الإنسان.

[17] استناداً إلى أحكام البند (أولاً) من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور العراقي، قانون مناهضة التعذيب، 2019، http://parliament.iq/wp-content/uploads/2019/09/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8.pdf?__cf_chl_jschl_tk__=f89bad9e3e5a788c546a189b170c46d2cd7bf6b9-1607508444-0-AQSUxxhw1QPKBaVnkvW41A9RSvzvet_nl75Npp0HNg0fdBLPyuIE_6fL7Ny8LWn57vZUqbKA0jcCFSfUuuNsPXppXLCUbeNePoAREFdm0acJtpF7S62vZiCwfr3uv2sf7TGUb1UG3BXQXBe753d7t9qIeSkkTp7sgp0QGFVM2yRp6YykSu-D4LOyBzIVb0elhAmSM0oUJWDJUp0ZuQ1wOqY98boH_zwvVlN2rjwp6W3OyPKmaziOzhUckK9vK4QMtp51xJAcEfGVfllIHkBxDzVQ8k2ReZbOYmTvlU4LnawMMYC1h-ynhEQIpkoj-VkiG8yO1qz4nJqNSSDmq0cx4Hj9HqwovnmgsgantCrWVEIK_oQZvEsIrm8LE-wsCcGyMeCDxtF80vi-ISkNhX9OScDlukAXWAhL4s0KLhOIhR9Fm-HDWsTk0CGWNSjajTcdptrMQZK42N11RDopEwXKApD330BfjAnydXtMj3oMOSV7frt8Rj5fXyWGWyG9_r9tQg

ينص مشروع قانون مناهضة التعذيب العراقي في المادة (2) على تعريف التعذيب بأنه "كل فعل أو امتناع عن فعل يمثل اعتداء، بغية الحصول على اعتراف يتسبب في ضرر ناتج عن ألم أو عذاب بدنياً أو نفسياً أو معاملة غير إنسانية أو حاطة بالكرامة يقع على شخص في مرحلة القبض أو التحقيق أو الاحتجاز يمارسها القائم بالتحقيق". وفات التشريع التطرق إلى التعذيب ما بعد مراحل التحقيق خلال فترة السجن، وذلك يعني عدم وجود عقوبة تشمل أولئك الذين يُمارسون التعذيب في السجون والمعتقلات وبالتالي إفلات الجناة الذين ارتكبوا عمليات تعذيب خطيرة من المحاسبة.

ولا يتناسب التعريف في مسودة مشروع القانون العراقي مع التعريف الذي يجب أن يلتزم به العراق وفقاً لما جاء في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والذي ينص على أن التعذيب هو "أى عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في انه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو ارغامه هو أو أى شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب يقوم على التمييز ايا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها".

تنص المادة 13 من مشروع قانون مناهضة التعذيب العراقي على عقوبة السجن وغرامة مالية أو إحداهما للأفراد الذين ارتكبوا جريمة التعذيب -باستثناء الحالات التي يؤدي فيها التعذيب إلى الموت- دون ذكر مدة معينة للسجن. وذلك يعطي للمحكمة الصلاحية لفرض العقوبات التي تراها ملائمة، والتي غالباً لا تعد شديدة وخاصةً بالنظر إلى عدم استقلال القضاء. ولم يذكر القانون أي عقوبات على المتواطئين أو المشاركين بجريمة التعذيب.[19]

وبالرغم من تحريم التعذيب ضمن الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (37/أولاً/ج) كما ذكر سابقاً، وعدم أخذ الاعترافات الناتجة عن التعذيب بعين الاعتبار، إلا أن شهادات العيان[20] والتقارير الحقوقية أغلبها تشير إلى أن السلطات العراقية انتزعت اعترافات تحت التعذيب وهو ما يؤكد مخالفة عناصر إنفاذ القانون للدستور العراقي وما جاء فيه.

بالإضافة إلى ذلك، يرى المرصد العراقي لحقوق الإنسان بأن هناك تعمداً في عرقلة اكتمال التشريعات العراقية المتعلقة بالتعذيب، خاصة وأن الحكومات العراقية لم تصادق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب[21] رغم الدعوات المحلية والدولية إلى ذلك.

وتنص المادة الأولى من البروتوكول على أن "الهدف من هذا البروتوكول هو إنشاء نظام قوامه زيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، وذلك بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".

هذه المادة الأولى على مايبدو هي واحدة من أهم العوامل التي تدفع العراق إلى عدم الانضمام للبروتوكول، حيث من المرجح أن الحكومة العراقية تخشى الزيارات المفاجئة للسجون والإطلاع على ما يجري فيها.

قابل المرصد العراقي لحقوق الإنسان عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق علي البياتي[22] الذي قال: إن "العراق يفتقر إلى قوانين ومبادئ توجيهية للمؤسسات كافة التي تشهد التعذيب، وغياب هذه القوانين والتشريعات وكون المؤسسات الأمنية هي التي تعتقل وتعذب، واقع الحال يقول إن العمل في مراقبة السجون ليس بالأمر الهين، فنحن نحتاج إلى موافقات للدخول إلى السجون وقد يتأخر ذلك إلى أيام وأسابيع، وهذه السجون تشهد تعذيب وسوء معاملة، والشكاوى التي تصل سنوياً بالآلاف، ولن نصل إلى نهاية حقيقية وكشف للجناة بسبب غياب القوانين والمبادئ التوجيهية".

وأضاف أن "المعذب إذا ما أراد تقديم الشكوى، فإنه سيمر بإجراءات روتينية قد تأخذ وقت طويلاً تغيب خلالها آثار التعذيب، وبالتالي لا جدوى من الشكوى، لذا العراق يحتاج اليوم إلى تشريع قانون حقيقي لخلق شفافية في أماكن التحقيق وفصل صلاحية التحقيق عن الجهات التي تقوم بالاعتقال، والتحقيق يجب أن يكون من قبل المؤسسات القضائية".

---

[18] مصدر حكومي خلال مقابلة مع المرصد العراقي لحقوق الإنسان.

[19] منّا لحقوق الإنسان، مشاريع القوانين العراقية بشأن التعذيب والاختفاء القسري لا تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، 11 ديسمبر 2019، https://www.menarights.org/ar/articles/mshary-alqwanyn-alraqyt-bshan-altdhyb-walakhtfa-alqsry-la-tfy-balmayyr-aldwlyt-lhqwq

[20] شهادات وثقها المرصد العراقي لحقوق الإنسان.

[21] بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. اعتمد في 18 كانون الأول/ديسمبر 2002 في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار199/57/A/RES. تاريخ بدء النفاذ: 22 حزيران/يونيو 2006.

[22] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق علي البياتي.

ممارسة التعذيب من قبل الأجهزة الأمنية العراقية

تمارس الأجهزة الأمنية العراقية عمليات تعذيب كبيرة ضد السجناء والمعتقلين، ومثلما أشرنا في مقدمة هذا التقرير، فإن أكثر الذين يتعرضون إلى عمليات التعذيب هم أولئك المتهمون بالإرهاب والمشتبه بهم بالانتماء إلى تنظيم داعش. ومع ذلك، يتعرض النشطاء والمتظاهرون للتعذيب أثناء الاحتجاز أيضاً.

وقد فارق بعض السجناء الحياة بسبب التعذيب واعترف مسؤولون عراقيون بذلك،[23] من خلال تصريحات أدلى بها هؤلاء المسؤولون لوسائل الإعلام بشأن عمليات تعذيب أودت بحياة السجناء.

وبسبب التعذيب يضطر بعض الأشخاص المشتبه بهم إلى الاعتراف بأعمال لم يرتكبوها، ويريدون من خلال ذلك كف الأذى عن أجسادهم.[24] قابل المرصد العراقي لحقوق الإنسان أحد السجناء في مدينة تكريت التابعة لمحافظة صلاح الدين،[25] والذي تحدث عن عمليات التعذيب التي تعرض لها خلال فترة محكوميته، فقال: "قبل أن تدخل باب السجن عليك بخلع انسانيتك وكرامتك لأنك ستفقدهما بالإكراه، فعمليات تعذيب بشعة يتعرض لها السجناء في محافظة صلاح الدين أدت إلى موت الكثير من الموقوفين".

وأضاف: "يمارس المشرفون على السجون أصناف مختلفة من التعذيب لسبب أو بدونه حيث يقومون يومياً باختيار أشخاص بشكل عشوائي ليتم إقامة سهرات تعذيب بحقهم لا تنتهي حتى تخرج شمس صباح اليوم التالي، كما تتم عمليات اغتصاب الكثير من الموقوفين في السجون من قبل عناصر الأمن التي تشرف عليها".

قالت عائلة غسان شهاب[26] الذي توفي نهاية مارس الماضي في سجن (الحوت) بمحافظة ذي قار وعمره 24 عاماً، إن "ابنها نقل من محافظة صلاح الدين شمالي العراقي إلى محافظة الديوانية في جنوب البلاد، ثم إلى محافظة النجف".

وأضافت والدته، أن ابنها "كان طفلاً عندما اعتقل، وكان عمره 16 عاماً، وبعد تنقلات في عدة سجون تم نقله إلى سجن الحوت وهناك تعرض لتعذيب يومي على يد الضباط المحققين حتى فارق الحياة".

كتب مصطفى سعدون من المرصد العراقي لحقوق الإنسان شهادة بناءً على مقابلة أجراها مع علي حاتم السليمان،[27] يتحدث السليمان فيها عن عمليات التعذيب التي تعرض لها خلال احتجازه من قبل قوة من الجيش العراقي في محافظة الأنبار، وبسبب التعذيب الذي استمر لساعات بُترت كفيه بعد أن انقطعت الدماء عن الوصول إليهما، واليوم يعيش حالة إنسانية صعبة بسبب ما تعرض له.

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش[28] أن"بتر ذراع أحد المحتجزين في أوائل 2019 بعد تعذيب في أحد مراكز شرطة بغداد، على ما يبدو، يبرز المخاوف المتزايدة بشأن سوء المعاملة في سجون العراق". حدث ذلك عند استجواب شرطي لمحتجز والتسبب في جراح خطيرة في ذراعه اليسرى أثناء التعذيب، الأمر الذي أدى إلى بترها بعد عدة عمليات جراحية فاشلة. وقد أفاد شقيقه بأن المحكمة تجاهلت تماماً شكوى الضحية، وإلى أن الهيئة المشرفة على السلوك القضائي تجاهلت أيضاً شكوى زوجة الضحية التي كانت قد قدمتها سابقاً. وأن الأمر الوحيد الذي تم عند مطالبة الأخ القيام بتحقيق هو نقل الشرطي من مركز لآخر من دون إتخاذ أي إجراءات تأديبية.

---

[23] NRT عربية، وفاة سجين في ذي قار تحت التعذيب قبل تبرأته من القضاء، عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق فاضل الغراوي، 3 ديسمبر 2017، https://www.facebook.com/nrt.arabicc/videos/1998052773790553/

[24] العربي الجديد، التعذيب في السجون العراقية... نهج كل الأنظمة، 28 فبراير 2018، https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%87%D8%AC-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9

[25] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع سجين.

[26] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع ذوي سجين.

[27] رصيف 22، صرت عالة على أهلي بسبب حب جنود للتعذيب، 26 يونيو 2019، https://raseef22.net/article/1074111-%D8%B5%D8%B1%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%AD%D8%A8-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8

[28] هيومن رايتس ووتش، العراق: بتر ناتج عن التعذيب على ما يبدو، 26 يونيو 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/06/26/331225

قابل المرصد العراقي لحقوق الإنسان معتقلاً آخراً خرج من سجن مطار المثنى في بغداد،[29] وكان قد أعتقل منتصف مايو 2017 خلال العمليات العسكرية التي قامت بها القوات العراقية لتحرير مدينة الموصل من تنظيم داعش.

ويتحدث السجين الذي لم يذكر اسمه خوفاً على حياته، أنه لم يكن مداناً بالإرهاب، بل تم اعتقاله خلال هروبه من مناطق سيطرة التنظيم ودخول القوات العراقية، لكن فرقة الرد السريع في العراق اعتقلته بعدما شكت بأنه أحد عناصر داعش.

بقي هذا السجين في المعتقل نحو سبعة أشهر، وخلال هذه الفترة تعرض بحسب قوله إلى عمليات تعذيب على يد عناصر أمن، ومن ضمن عمليات التعذيب وضع رأسه على الأرض والدوس عليه بأرجل بعض الحراس، وفي مرات عديدة كانوا يوقفونه على الحائط ومن ثم يتبادلون ضربه ويتسابقون أي ضربة أقوى.

ويتحدث السجين وهو من سكان مدينة الموصل شمالي العراق، عن رؤيته لبعض السجناء معه وهم يتعرضون للضرب، ويُشير إلى أن الكثير من المعتقلين أغمي عليهم خلال عمليات التعذيب، لكن ذلك وفقاً لهذا المعتقل "لا تعرف به المنظمات الحقوقية عندما تزور السجون أو المسؤولين التنفيذيين، لأنهم يطلبون منا ألا نتحدث به".

في تقديم مشترك للاستعراض الدوري الشامل للعراق في نوفمبر 2019 ، قام مركز الخليج لحقوق الإنسان، المرصد العراقي لحقوق الإنسان، فرونت لاين ديفندرز، مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين والمبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي بالإبلاغ عن حالة ناشط تعرض للتعذيب لأن المكان الذي يعمل به احتج ضد الاختفاء القسري في العراق.[30] جاء في التقديم المشترك الآتي: "في يوليو/تموز 2018، اختطف المتطوع بجمعية الوسام الإنسانية عماد التميمي في بغداد على أيدي أفراد من وحدة الأسلحة والتكتيكات الخاصة، الذين فشلوا في تقديم مذكرة أو تقديم أي دافع للقبض عليه. أُجبر التميمي على ركوب شاحنة صغيرة ونُقل إلى مكان مجهول حيث تم احتجازه واستجوابه تحت التعذيب بخصوص جمعية الوسام وعن معرفته "بجرف صخر" وهو مرفق اعتقال سري تديره كتائب حزب الله. قبل إطلاق سراحه في 7 سبتمبر/أيلول 2018، اضطر التميمي للتوقيع على وثيقة تفيد أنه لن يشارك في أي شيء يتعلق بحالات الاختفاء القسري في العراق".

أحد النشطاء الذين اعتقلوا في مركز شرطة السعدون بالعاصمة العراقية بغداد خلال فترة الاحتجاجات وتحديداً في نوفمبر 2019،[31] أخبر المرصد العراقي لحقوق الإنسان أنه وكل الذين اعتقلوا معه بقيوا لأيام في السجن، وأثناء التحقيق معهم أساء رجال الشرطة معاملتهم واستخدموا الهراوات لنزع الاعترافات منهم.

وقال خلال مقابلته مع المرصد، أنه تعرض إلى الإهانات ومن ثم الضرب بالهراوات عندما اتهمه عناصر الشرطة بالولاء لدولة أخرى، وعندما لم يقل ما يُريدون منه قوله اسخدموا معه ما يُعرف بالفلقة[32] وعلى اثرها سال الدم من قدميه ورفضوا أن يُعالجوه، وقال أيضاً أنه "كان يسمع أصوات صراخ بعض المعتقلين من الشباب وبعضهم دون الثامنة عشر من عمره".

تتحدث والدة أحد السجناء[33] في سجن الحوت عن آخر زيارة أجرتها إلى ابنها المسجون هناك بتهمة "الإرهاب" بداية 2019، فقد أخبرها عن تعرضه لعمليات تعذيب مستمرة على يد بعض السجانين وقال لها أن "التعذيب لا يبدو ممنهجاً هناك، فعناصر محددون يقومون بذلك دون أن يمارس غيرهم ذات السلوكيات".

وفقاً لها، تعرض إبنها في إحدى المرات إلى كسر في يده اليمنى بسبب الضرب المبرح من قبل أحد العناصر، وفي مرات عديدة تم ضربهم بالعصي والهراوات التي يحملها السجانون.

في تقرير لهيومن رايتس ووتش[34] قال شخص كان محتجزاً لدى مديرية الاستخبارات ومكافحة الإرهاب التابع لوزارة الداخلية في سجن شرقي الموصل في 2018، أنه كان شاهداً على عمليات تعذيب متكررة كما أنه عُذب أيضاً أثناء الاستجواب، وأن هناك مساجين توفوا بعضهم من سوء المعاملة. وأفاد والد سجين آخر أن ابنه توفي خلال استجوابه من قبل الشرطة المحلية في مركز تابع لها في الموصل. وقال رجل كان محتجز في سجن الاستخبارات في القيارة أنه شاهد علامات تعذيب على أجساد بعض السجناء بعد عودتهم من الاستجواب.

---

[29] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع سجين.

[30] مركز الخليج لحقوق الإنسان، المرصد العراقي لحقوق الإنسان وآخرون، تقديم تقرير إلى الأمم المتحدة الاستعراض الدوري الشامل للعراق، 1 أبريل 2019، https://www.gc4hr.org/report/view/98

[31] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع أحد النشطاء.

[32] طريقة تعذيب تستخدمها قوات الأمن لنزع الاعترافات من المتهمين.

[33] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع والدة أحد السجناء في سجن (الحوت) بمحافظة ذي قار جنوبي البلاد.

[34] هيومن رايتس ووتش، العراق: شهادات مرعبة حول تعذيب معتقلين وموتهم، 19 أغسطس 2018، https://www.hrw.org/ar/news/2018/08/19/321428

أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان أن ماهر راضي عبد الحسين، البالغ من العمر 36 سنة، توفي في 15 يوليو 2019 بعد تعرضه لتعذيب شديد[35] لمدة خمسة أيام في في مركز مكافحة إجرام الغري بمدينة النجف الواقعة في الجنوب الغربي من العاصمة بغداد. وفقًا لمركز الخليج لحقوق الإنسان "لقد أوضح تقرير التشريح الصادر بتاريخ 25 يوليو/تموز 2019... وجود مظاهر تعذيب تبقت على جسده بعد عشرة ايام من وفاته حيث شملت، علامات تقييد، فلقة، ورضوض". وجاء في تقرير التشريح أن سبب الوفاة هو "العجز الكلوي الحاد الناتج عن التعذيب". وبحسب تقارير محلية، فقد تم اعتقال ماهر عبد الحسين بتهمة السرقة زعماً مع مجموعة من الأشخاص في 10 يوليو 2019، على الرغم من عدم وجود أدلة.

كما تفيد معلومات[36] بمقتل أكثر من ستة معتقلين في سجن الحوت في مدينة الناصرية منذ بداية عام 2020، بينهم المعتقل غسان شهاب أحمد المجمعي حيث أن عمليات التصفية وقعت داخل السجن للمعتقلين الذين كان سيشملهم العفو العام.[37]

أخبر محتجز عراقي[38] بمحافظة نينوى شمالي البلاد المرصد العراقي لحقوق الإنسان ،أنه شهد وفاة ستة أشخاص احتجزوا معه في ديسمبر 2016 بسبب التعذيب من قبل القوات الأمنية العراقية. في البداية أُحتجزوا في بيت متروك بحي المشراق وتعرضوا للتعذيب من قبل عناصر أمن عراقيين (لا يتذكر لأي قوة ينتمون.(وكانت عمليات التعذيب وفقاً لما قاله تتم بالضرب بالهراوات وبهياكل البنادق والمسدسات، ويكون الضرب على الرأس حتى توفي ستة أشخاص لا يعرفهم، و كانت القوات العراقية تتهمهم بالانتماء لتنظيم داعش.

وفي سجن الفيصلية في محافظة نينوى تعرض العشرات من المتهمين بالانتماء لتنظيم داعش إلى عمليات تعذيب ممنهجة، وتحدثت ثلاثة نساء[39] للمرصد العراقي لحقوق الإنسان عن تعرض أزواجهن في هذا السجن إلى عمليات تعذيب مستمرة تسببت بإحداث أضرار جسدية وتشوهات على ظهورهم بسبب الضرب بالهراوات والعصي والكابلات.

بحسب مقابلة مع مسؤول عراقي، هناك أكثر من 60 ألف سجين في العراق[40] بينهم ألف إمرأة، ويتوزع هؤلاء على 13 معتقلاً كبيراً في العراق. وبذلك فإن السجون مكتظة وتتجاوز طاقتها الاستيعابية بثلاثة أضعاف، وهو ما يتسبب بانتشار الأمراض وتفشي فيروس كوفيد-19 بين السجناء، بالإضافة لتعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب.

رد فعل الحكومة العراقية على التعذيب

مازال ملف التعذيب في السجون العراقية يُشكل تحدياً كبيراً للحكومات العراقية المتعاقبة يُضاف إلى التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية، لكن ومع ذلك، لم تعمل تلك الحكومات منذ عام 2003 وحتى اليوم على انهائه أو الحد منه على الأقل.

يمتلك العراق مؤسسات وطنية عديدة معنية بملف حقوق الانسان، كوزارة حقوق الإنسان (ألغيت عام 2015) والمفوضية العليا لحقوق الإنسان (مؤسسة وطنية) ولجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، فضلاً عن المؤسسات الرقابية والتنفيذية في وزارات الدفاع والداخلية والعدل، باعتبارهن وزارات تمتلك سجوناً تضم عشرات آلاف المعتقلين.

يتحدث المسؤولون الحكوميون في العراق عن "سجون يقل فيها التعذيب" خلال المقابلات الصحفية أو خلال الاستضافات في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو خلال الاستعراض الدوري الشامل لسجل العراق في مجال حقوق الإنسان، لكن الحقيقة تُشير إلى عكس ذلك.

راقب المرصد العراقي لحقوق الإنسان منذ تأسيسه مطلع عام 2014 معاملة المحتجزين داخل السجون العراقية، ورغم أن لا صلاحيات يمتلكها بدخولها إلا أنه تمكن من التواصل مع عشرات من السجناء وذويهم.

---

[35] مركز الخليج لحقوق الإنسان، العراق: مواطن شاب يلقى مصرعه بعد التعذيب الشديد، 30 يوليو 2019، https://www.gc4hr.org/news/view/2182

[36] العربي الجديد، العراق: اتهامات بتعذيب سجناء حتى الموت في سجن "الحوت"، 17 ابريل 2020، https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%AC%D9%86-%22%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AA%22

[37] المادة -1- من قانون العفو العام لسنة 2016: يعفى عفواً عاماً عن العراقي المحكوم بالإعدام أو بإحدى العقوبات أو بالتدابير السالبة للحرية سواء كان الحكم وجاهياً أم غيابياً، أكتسب درجة البتات أم لم يكتسب ودون الإخلال بالمسؤولية المدنية أو التأديبية أو الانضباطية .

[38] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع سجين في محافظة نينوى التي تحررت من تنظيم داعش عام 2017.

[39] مقابلات المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع زوجات مساجين.

[40] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع مسؤول عراقي.

تفرض وزارات العدل والدفاع والداخلية إجراءات أكثر من صارمة[41] على السجون، ولا تسمح للمنظمات الحقوقية بزيارتها، كما يصعب حتى على أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق الذين يمتلكون صلاحيات قانونية بالزيارة المفاجئة الوصول إليها في جميع الأوقات.

مثل بقية الملفات في العراق، خضعت السجون العراقية إلى المحاصصة السياسية، وصارت ذو صبغة سياسية أكثر من كونها صبغة إنسانية وقانونية، خاصة وأن بعض السجون والمعتقلات شهدت في فترات متفاوتة اعتقال مواطنين على أساس جغرافي وطائفي وحتى سياسي،[42] مما دفع عناصر الأمن ذات الانتماء السياسي إلى ممارسة شتى أنواع التعذيب دون أن تكون لإدارات السجون أية إجراءات لردعهم.

وثقت سبوتنيك عربي[43] من خلال إحصائيات حصلوا عليها من المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، نحو 15 ألف دعوى حول مزاعم التعذيب وسوء المعاملة في السجون العراقية في عامي 2017 - 2018، لترتفع من نحو ألفين دعوى في عام 2017 إلى أكثر من ستة أضعاف خلال عام 2018.

أكد فاضل الغراوي[44] عضو في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وجود العديد من الانتهاكات في السجون العراقية يتم إخفاؤها غالباً، وأشار أن "المفوضية لم تتلق بلاغات من قبل ذوي المعتقلين بخصوص تلك الانتهاكات، وذلك يعود إلى الخوف من إمكانية ملاحقتهم أو عدم الثقة بتدابير الحكومة، لكن في الغالب يتم رصد بعض الانتهاكات عبر الزيارات التي تقوم بها المفوضية إلى السجون والدوائر الإصلاحية".

قابل المرصد العراقي لحقوق الإنسان الأستاذ فاضل الغراوي[45] الذي تحدث عن رفض بعض السجون الزيارات التي تقوم بها المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وأشار إلى أن ذلك يتعارض مع قوانين المفوضية والصلاحيات التي يكفلها قانونها رقم 53 لسنة 2008.

تحجب وزارة العدل العراقية وكذلك وزارتي الداخلية والدفاع الأرقام الدقيقة لأعداد المعتقلين والسجناء في العراق،[46] ويؤكد ذلك -مثلما تؤكد إجراءات رفض زيارة السجون- أن التعذيب في هذه الأماكن لم يكن بعيداً عن أعين الجهات الحكومية العليا ومجلس النواب العراقي والسلطات الرقابية الأخرى، لكن هناك من يمنع معالجته.

تتلقى السلطات العراقية مئات الشكاوى عن سوء المعاملة والتعذيب في السجون العراقية،[47] وتمنع إدارات بعض السجون الزيارات عن المؤسسات الرقابية التي تمتلك صلاحيات زياراتها.

قال النائب العراقي رعد الدهلكي[48] إن "ما يخرج من شهادات من سجن التاجي [شمالي بغداد] من سجناء مفرج عنهم أو من ذوي السجناء يدل على استمرارية النهج الطائفي الانتقامي والسلوك غير الأخلاقي الذي تمارسه سلطات إدارة السجن وحماياته". مضيفاً أن هذا السجن "تحول إلى سجن شبيه بما كان عليه سجن أبو غريب[49] الذي شهد أبشع الممارسات بحق المعتقلين [من قبل القوات الأمريكية] عام 2004 وعلى الرغم من الكتب العديدة التي وجهها بعض النواب لرئيس مجلس الوزراء [السابق] عادل عبد المهدي المطالبة بوضع حد للممارسات البشعة في هذا السجن، إلا أن أي تحرك جدي لم يلمسه النواب من الحكومة،" بحسب قوله.

---

[41] العربي الجديد، سجون العراق محرّمة على الحقوقيين، 2 أبريل 2019، https://www.alaraby.co.uk/%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%AD%D8%B1%D9%91%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86

[42] مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، 23 أبريل 2014، https://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405

[43] سبوتنيك عربي، خاص لـ"سبوتنيك"... حصيلة عامين من التعذيب في سجون العراق، 20 أبريل 2019، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201904201040608194-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%86%D9%8A%D9%83-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82/

[44] المركز الديمقراطي العربي، بروز ملف الانتهاكات في السجون العراقية إلى الواجهة مجدّدًا، 2 فبراير 2019، https://democraticac.de/?p=58893

[45] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق فاضل الغراوي.

[46] تقارير حقوقية وشبكة الرصد في المرصد العراقي لحقوق الإنسان.

[47] مقابلة المرصد العراقي لحقوق الإنسان مع عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق هيمن باجلان.

[48] وكالة يقين للأنباء، سجن التاجي في العراق.. معاناة وتعذيب بلا حدود، 18 يوليو 2019، https://yaqinnews.net/reports/206366

[49] تم تغيير اسمه إلى سجن بغداد المركزي، هو سجن يقع قرب مدينة أبو غريب والتي تبعد 32 كلم غرب بغداد عاصمة العراق. اشتهر هذا السجن بعد احتلال العراق لاستخدامه من قبل قوات التحالف الأميركي وإساءة معاملة السجناء داخله، وذلك إثر عرض صور تبين المعاملة المروعة من قبل تلك القوات للسجناء.

خلال الاستعراض الدوري الشامل للعراق في عام 2014 قدمت النمسا، والنرويج وإسبانيا والتشيك توصيات طالبت من خلالها الحكومة العراقية بالتحقيق في حالات التعذيب، وإصلاح نظام العدل للقضاء على هذه الممارسة.[50]

الباراغواي من جهتها أوضحت أن الأدلة المبنية على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب لا يجب القبول بها في الإجراءات القضائية. بينما طالبت دول أخرى الحكومة العراقية بالنظر في المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، ودعوة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب لزيارة البلاد. أما هولندا فقد طالبت العراق بالكف عن ممارسة الاختفاء القسري.

نبهت سويسرا لاستمرار انتهاك الحق في المحاكمات العادلة، وهي التوصية التي ساندتها النرويج مطالبة في نفس الوقت الاحترام الكامل للإجراءات القانونية، في حين عبرت ألمانيا ودول أخرى عن قلقها بشأن ظروف الاعتقال.

وحول عقوبة الإعدام، برر العراق استخدامها نظراً للظروف التي تمر بها البلاد، إلا أن دولاً كثيرة من بينها إسبانيا، أستراليا، إيطاليا، ناميبيا، الباراغواي، الميكسيك، تركيا، اليونان، فرنسا، المملكة المتحدة، المونتينيغرو، سلوفينيا، بلجيكا والبرتغال طالبت بوقف تنفيذ أحكام الإعدام في انتظار إلغاء هذه العقوبة نهائياً.

وفي النهاية ذكرت النرويج والبرازيل وسويسرا الحكومة العراقية بضرورة احترام حقوق الإنسان في كل الظروف، وأوضحت أن مكافحة الإرهاب لا يمكن التذرع بها لتبرير التجاوزات، وأكدت النرويج أن احترام حقوق الإنسان يجب أن تكون من أولويات السلطات لأنها عنصر أساسي للاستقرار والمصالحة في البلاد.

التوصيات

من أجل ضمان رصد التعذيب وسوء المعاملة وإيقاف جميع أشكالهما وإعادة الاعتبار لضحاياهما في العراق، يدعو المرصد العراقي لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات العراقية إلى:

- تشريع قانون مناهضة التعذيب العراقي وتطبيقه وفقاً لالتزامات العراق الدولية.
- الامتثال ببنود اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتعديل القوانين المحلية بما يتناسب مع الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.
- التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- إجراء تحقيقات فورية شاملة ونزيهة في جميع مزاعم التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، وتعويض الضحايا و/أو ذويهم.
- فسح المجال أمام المنظمات الحقوقية المحلية والدولية والمقررين الخاصين للأمم المتحدة بزيارة السجون والحديث إلى السجناء.
- التقيد بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- فصل مهام القوات الأمنية التي تقوم بعمليات الاعتقال والسماح فقط بإجراء التحقيقات مع المتهمين من قبل أعضاء محايدين ومستقلين من أجهزة إنفاذ القانون.
- إعادة النظر بالقوات المسؤولة عن حماية السجون وإبعاد العناصر التي مارست التعذيب ومحاسبتها وفقاً للقوانين العراقية.
- إنشاء آلية غير معقدة لتقديم الشكاوى من قبل السجناء وذويهم عن أي عمليات تعذيب أو سوء معاملة دون الخوف من الملاحقة والانتقام.

[50] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان، الاستعراض الدوري الشامل - العراق 2014.